رغم اتباع معظم دول الخليج خطى الاحتياطي الفيدرالي في الخفض بـ 25 نقطة أساس

«الوطني»: الكويت تختار الإبقاء على سعر الفائدة دون تغيير

- تصاعد النزاع التجاري «الأمريكي-الصيني» يعيد خفض أسعار الفائدة إلى الواجهة
- رسوم جمركية أمريكية جديدة على واردات الصين وتصنيفها كدولة «متلاعبة بالعملة» تزيد المخاوف المتعلقة بالنمو العالمي
- توقعات بتيسير المركزي الأوروبي سياساته النقدية في سبتمبر على خلفية تراجع معدلات التضخم دون المستوى المستهدف
- الجنيه الإسترليني يقع تحت وطأة الضغوط على خلفية الموقف المتشدد لرئيس الوزراء الجديد ازاء انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي

رسم بياني توضيحي

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ "الوطني" أنه بعد التعافي الذي شهدته خلال يونيو، واصلت الأسهم العالمية نموها بشكل مطرد في يوليو وذلك على خلفية نمو الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة في الربع الثاني من العام بمعدلات فاقت اجماع التوقعات بالاضافة إلى الترقب المستمر بشأن قيام البنوك المركزية الرئيسية بتيسير السياسات النقدية –والذي تحقق بالفعل بالنسبة للاحتياطي الفيدرالي.

من جهة أخرى، هبطت عائدات السندات المعيارية بصفة عامة، وهو الأمر الذي تسارعت وتيرته بحدة في أوائل أغسطس بعد أن أعلن الرئيس الأمريكي ترامب فرض رسوم جمركية إضافية على الواردات الصينية بشكل مفاجئ اعتبارا من سبتمبر، ثم أعقب ذلك قيام الولايات المتحدة بتصنيف الصين بأنها "دولة متلاعبة بالعملة" منهية بذلك هدنة الحرب التجارية الأخيرة بما قد يلقي بثقله على نمو الاقتصاد العالمي. وقد أدى هذا الوضع أيضا إلى إلقاء المزيد من الضغوط على أسعار النفط، حيث انخفض سعر مزيج خام برنت بنسبة 11 % مقارنة بأعلى مستوياته المسجلة في منتصف يوليو متراجعا دون مستوى 60 دولارا للبرميل في أوائل أغسطس على الرغم من مبالغة الدول المشاركة في التزامها باتفاقية الأوبك لخفض الإنتاج.

الفيدرالي يخفض أسعار الفائدة

خفض الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة في يوليو وذلك للمرة الأولى منذ الأزمة المالية العالمية، حيث قام بخفض النطاق المستهدف لأسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية بمقدار 25 نقطة أساس لتتراوح ما بين 2.00–2.25 %. وتأتي تلك الخطوة ضمن الاجراءات الاحترازية في ظل المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي بما في ذلك تباطؤ التجارة العالمية وتراجع معدل التضخم دون المستوى المستهدف حيث بلغ 1.6 % على أساس سنوي في يونيو وفقا لمؤشر الإنفاق الاستهلاكي الشخصي الأساسي.

وتفاعلت الأسواق المالية سلبياً تجاه خفض أسعار الفائدة بعد الإعلان عن اعتراض عضوين من أعضاء اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة على تلك الخطوة وتصويتهم ضدها، ثم صدور تعليقات عن رئيس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول بأن تلك الخطوة كانت "تعديل منتصف الدورة" وليست بداية لدورة موسعة من تيسير السياسات النقدية. يأتي ذلك في الوقت الذي يواصل فيه الرئيس ترامب الضغط على الاحتياطي الفيدرالي لاتخاذ خطوات من شأنها تعزيز النمو قائلاً أن باول "خذلنا" بتجنب خفض أسعار الفائدة بمعدل أعلى في يوليو. فيما جاءت الأخبار المتعلقة برفع الرسوم الجمركية الأمريكية على الصين مؤخرا لتساهم في تعزيز التوجه نحو المزيد من خفض أسعار الفائدة واعادتها مرة أخرى الى الواجهة، وهو ما انعكس على تسعير أسواق العقود الآجلة وفق إمكانية تطبيق تلك الخطوة في اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي المقبل في سبتمبر الى 100 %.

هذا ولا تزال مهمة مجلس الاحتياطي الفيدرالي أكثر صعوبة وذلك نظرا للبيانات التي تعطي إشارات مختلطة بشأن الاداء الاقتصادي. فمن جهة، سجل الناتج المحلي الإجمالي نموا بنسبة 2.1 % على أساس سنوي في الربع الثاني من العام 2019، متجاوزا إجماع التوقعات على الرغم من انخفاضه من 3.1 % في الربع الأول «الذي ساهم في تعزيزه المخزونات». كما ارتفع مؤشر الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 4.3 % مدعوما بشكل كبير من قبل قوة سوق العمل في ظل ثبات معدلات البطالة واقترابها من أدنى مستوياتها البالغة 3.7 % في يوليو، هذا إلى جانب نمو الأجور بنسبة 3.2 % على أساس سنوي، متجاوزة مستويات التضخم.

إلا انه في المقابل، فقد أظهرت البيانات تقلص الاستثمارات الخاصة «0.8– %» والصادرات «5.2– %» في الربع الثاني بما يعكس ضعف قطاع الإسكان وتأثر التصدير باوضاع التجارة الدولية ، كما اظهر مؤشر مديري المشتريات اقترابه من الركود في قطاع الصناعات التحويلية .

ومن المتوقع أن يستقر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على نطاق واسع عند مستوى 2 % تقريبا في الربع الثالث من العام 2019 فيما يعد اقل قليلا عن مساره على المدى الطويل. إلا انه من وجهة نظرنا نرى انخفاض مخاطر حدوث تباطؤ شديد وهو ما يقلل من احتمالات قيام الاحتياطي الفيدرالي باتخاذ المزيد من السياسات التيسيرية الأكثر جرأة ولكن قد تزداد تلك الاحتمالات على خلفية ابناء زيادة الرسوم الجمركية التي صدرت مؤخرا.

تباطؤ نمو اقتصاد منطقة اليورو

يواصل ضعف الطلب العالمي الضغط على اقتصاد منطقة اليورو وتعزيز المخاوف المتعلقة بالنمو. حيث تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.2 % على أساس ربع سنوي في الربع الثاني مقابل 0.4 % في الربع الأول في ظل مخاوف متعلقة بإمكانية اتجاه الاقتصاد الألماني «لم تصدر الأرقام بعد» نحو الركود. حيث انخفض مؤشر مديري المشتريات لقطاع التصنيع الألماني إلى ادنى مستوياته منذ سبعة اعوام، ليصل إلى مستوى 43.1 نقطة فقط في يوليو على خلفية تراجع طلبيات التصدير. وعلى الرغم من إظهار قطاع الخدمات مرونته نسبيا، إلا أن ضعف اداء القطاع الصناعي قد يتفشى في قطاعات اخرى من الاقتصاد بما يناقض الآمال السابقة بتحقيق انتعاش اقتصادي في النصف الثاني من العام 2019.

بالإضافة إلى ذلك، تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي ايضا في دول منطقة اليورو الأخرى بما في ذلك إسبانيا «0.5 %» وفرنسا «0.2 %» وإيطاليا «0.0 %»، وكان النمو الذي حققته تلك الأخيرة إيجابيا في ربع واحد فقط من أصل الفترات الربع سنوية الخمس الماضية.

وفي المقابل لا يزال سوق العمل في منطقة اليورو قويا ، حيث انخفض معدل البطالة إلى ادنى مستوياته منذ 11 عاماً وصولاً إلى 7.5 % في يونيو. إلا ان وتيرة التراجع كانت الأدنى منذ أكتوبر بما يشير إلى إمكانية تزايد التداعيات الناتجة عن ضعف النمو الاقتصادي.

وقد أبقى البنك المركزي الأوروبي على سياسته النقدية دون تغيير في يوليو كما كان متوقعا إلا انه أشار إلى إمكانية الاتجاه نحو ادخال المزيد من الإجراءات التيسيرية في المستقبل وذلك في محاولة لمعالجة التباطؤ الاقتصادي واستمرار الضعف في مستوى التضخم.

وذكر البنك في تعليقاته أن أسعار الفائدة ستبقى "عند مستوياتها الحالية او ادنى من ذلك" حتى منتصف العام 2020 على الأقل بما يعني إمكانية خفض سعر الفائدة على الودائع من مستواها الحالي البالغ 0.4– % في الاجتماع المقبل المقرر عقده في سبتمبر، بينما قد يتم ايضا العودة إلى تطبيق برنامج شراء الأصول.

وساهم في تحفيز التوقعات التي ترى إمكانية تطبيق سياسات نقدية أكثر تيسيرا بحث المركزي الأوروبي امكانية تغيير المستوى المستهدف للتضخم على المدى الطويل من "قريباً من مستوى 2 % او اقل منه" ليكون أكثر اتساقا مع مستوى 2 % المستهدف وهو ما يعني ضمنيا افساح المجال لتحمل ارتفاع معدلات التضخم بمستويات اعلى بعد تراجع إلى 1.1 % فقط في يوليو. إلا أن تعديل المستوى المستهدف قد لا يحظى بتأييد جماعي بين أعضاء مجلس إدارة البنك وفي ظل ترك رئيس البنك المركزي ماريو دراجي لمنصبه بنهاية شهر أكتوبر، من المرجح أن يؤجل اتخاذ هذا القرار إلى خليفته كريستين لاجارد.

وعلى صعيد المملكة المتحدة، فقد تم انتخاب وزير الخارجية السابق وعمدة لندن بوريس جونسون لزعامة حزب المحافظين ومنصب رئيس الوزراء كما كان متوقعا والذي كان قد تعهد بانفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي بنهاية أكتوبر "مهما كلف الأمر" حتى إذا استدعت الظروف الانفصال دون التوصل إلى اتفاق في ظل رفض مجلس العموم الصفقة التي اسفرت عنها مفاوضات رئيسة الوزراء السابقة تيريزا ماي مع الاتحاد الأوروبي ثلاث مرات.

ووضع جونسون إزالة بند "الدعم الإيرلندي" كشرط مسبق لإجراء محادثات جديدة، وهو الأمر الذي يرفضه الاتحاد الأوروبي حتى الآن. وتبقى الخيارات المتاحة امام جونسون محدودة بسبب عدم استقرار التوازنات البرلمانية نتيجة للجماعات الرافضة لسياساته داخل اروقه حزبه، وهو ما قد يؤدي في نهاية المطاف إسقاط الحكومة وفرض اجراء انتخابات عامة.

وتزيد حالة عدم اليقين حول انفصال المملكة المتحدة من الضغوط التي يتعرض لها الجنيه الإسترليني حيث تراجع في يوليو بنسبة 4 % امام الدولار الأمريكي وصولا إلى أدنى مستوياته المسجلة منذ أكثر من عامين، في الوقت الذي قد يبقى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ثابتا في الربع الثاني من العام 2019.

وفي حالة تم الانفصال "بدون اتفاق" فقد يقوم بنك إنجلترا على الارجح بتخفيض أسعار الفائدة من المعدل الحالي البالغ 0.75 % في حين قد تعلن ميزانية الحكومة التي سيتم طرحها في أوائل اكتوبر عن تيسير السياسات المالية بقدر هائل علاوة على الأموال التي تم الإعلان عنها بالفعل للتحضير لانفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الاوروبي "بدون اتفاق".

النزاعات التجارية وتراجع التضخم

واصلت الصادرات اليابانية تراجعها للشهر السابع على التوالي في يونيو «6.7– % على أساس سنوي»، وذلك في ظل ضعف الطلب من الصين مع استمرار الحرب التجارية مع الولايات المتحدة وما لذلك من تأثير على طلب الشركات المصنعة للمنتجات الوسيطة، كذلك من الممكن أن تساهم الحرب التجارية التي تلوح في الأفق ما بين اليابان وكوريا الجنوبية في وضع المزيد من الضغوط السلبية على نمو الصادرات اليابانية على المدين القصير إلى المتوسط.

كما انخفضت الواردات ايضاً للشهر الثاني على التوالي في يونيو بنسبة 5.2– % على أساس سنوي بما يشير إلى استمرار ضعف الطلب المحلي. وفي ذات الوقت، تراجع معدل التضخم الأساسي إلى أدنى مستوياته المسجلة منذ عامين تقريبا وصولا إلى 0.6 % في يونيو، الأمر الذي أثار تكهنات بتطبيق المزيد من إجراءات التيسير النقدي خاصة في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي.

أما على الصعيد السياسي، فقد أعلن رئيس الوزراء شينزو آبي فوز ائتلافه الحاكم في انتخابات مجلس الشيوخ، ولكن يبدو أنه فشل في ضمان "غالبية الثلثين" الضرورية لتعديل دستور البلاد كما كان مخططا له في العام المقبل.

تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني

تباطأ نمو الاقتصاد الصيني من 6.4 % على أساس سنوي في الربع الأول من العام 2019 إلى أدنى مستوياته على مدار 27 عاما مسجلا 6.2 % في الربع الثاني من العام 2019 وذلك على خلفية ضعف الطلب المحلي والخارجي.

وساهم نمو الإنتاج الصناعي بمعدلات أفضل من المتوقع «6.3 % على أساس سنوي» وارتفاع مبيعات التجزئة «9.8 %» في شهر يونيو في التخفيف من حدة الأوضاع إلى حد ما بما يعكس توافر بعض جوانب القوة في الاقتصاد الصيني، وقد يأتي ذلك التحسن بدعم من التدابير الموائية للنمو التي تم وضعها في الشهرين الماضيين.

وتعكس المؤشرات استمرار ضعف أداء الاقتصاد بما يدعم الحاجة إلى توفير المزيد من الدعم لتعزيز النمو خاصة بعد تأجج النزاع التجاري مع الولايات المتحدة، حيث يتوقع قيام الحكومة بطرح المزيد من الحزم التحفيزية خلال الأشهر المقبلة خاصة بعد إعلانها عن ازالة بعض القيود المرتبطة بملكية الأجانب في القطاع المالي في العام 2020 «عام كامل قبل التوقيت المخطط له في البداية» بهدف دعم تدفقات الاستثمار الأجنبي.

وفي هذه الأثناء، وقع اليوان تحت وطأة الضغوط الناجمة عن تباطؤ النمو الاقتصادي والرسوم الجمركية التي تم فرضها مؤخرا حيث تراجع سعر الصرف إلى ما دون مستوى 7 امام الدولار الأمريكي في أوائل أغسطس وذلك للمرة الأولى منذ 11 عاما. وهناك رأي يشير إلى إمكانية تعمد السلطات تراجع العملة كتدبير تحفيزي إضافي، وكذلك كإجراء مضاد لسياسات الولايات المتحدة التجارية. وفي واقع الأمر، أدى ذلك التراجع إلى قيام الولايات المتحدة بتصنيف الصين رسمياً كدولة "متلاعبة بالعملة".

المخاوف المتعلقة بالاقتصاد الكلي

تعرضت اسعار النفط لمزيد من الضغوط مرة أخرى في ظل المخاوف المتعلقة بنمو الاقتصاد العالمي نتيجة لتدهور العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، حيث انخفض سعر مزيج خام برنت بنسبة 2.1 % في يوليو وصولا إلى 65.2 دولاراً للبرميل، ثم سجل المزيد من التراجع بنسبة 8 % متراجعا دون مستوى 60 دولاراً للبرميل في أوائل أغسطس وذلك على خلفية تصاعد التوترات التجارية.

وسيطرت المخاوف حول اداء الاقتصاديات الرئيسية على معنويات السوق خلال الأسابيع الأخيرة، و طغت على بعض الانباء الايجابية.

ففي الولايات المتحدة، اعلنت إدارة معلومات الطاقة الامريكية الأسبوع الماضي عن تراجع المخزونات التجارية والتي انخفضت للأسبوع السادس على التوالي كما في 26 يوليو، في إشارة إلى انشغال المصافي بتلبية تنامي الطلب على المنتجات البترولية كالعادة خلال موسم الصيف.

اما على جانب العرض، فبينما تواصل منظمة الأوبك التزامها الشديد بخفض الإنتاج «122 % في يونيو بالنسبة للدول الاحدى عشر الأعضاء بالأوبك» وسط هبوط مستمر لكل من الإنتاج الفنزويلي والإيراني ، كما تتوافر على الساحة مؤشرات تدل على إمكانية إضافة الاضطرابات التي تشهدها ليبيا إلى المشهد الجيوسياسي المحفوف بالمخاطر بشكل متزايد.

استقرار نشاط القطاع الخاص الخليجي

اتبعت معظم البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي خطى الاحتياطي الفيدرالي في خفض اسعار الفائدة الليلية بمقدار 25 نقطة أساس، إلا أن الكويت اختارت الإبقاء على سعر الفائدة دون تغيير. وهو الأمر الذي من شأنه أن يساعد في دعم النمو الاقتصادي غير النفطي في المنطقة، والذي سجل تراجعاً هامشياً وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن مؤشرات مديري المشتريات في السعودية والإمارات عن شهر يوليو.

حيث انخفضت مستويات مؤشر مديري المشتريات إلى أدنى مستوياتها في اربعة إلى خمسة اشهر في السعودية والإمارات «56.6 و 55.1 على التوالي» ويأتي ذلك نتيجة تراجع نمو الإنتاج والطلبيات الجديدة.

وفي نفس الوقت، سجلت الميزانية السعودية عجزً بلغ 34 مليار ريال سعودي، أو ما يعادل 4.7 % من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من العام 2019 مقابل تسجيل فائض قدره 28 مليار ريال سعودي في الربع الأول من العام 2019. وتضاعفت النفقات الرأسمالية بأكثر من الضعف مع زيادة إنفاق المملكة على البنية التحتية.

وأخيراً، جاءت انباء تأخير سلطنة عمان تطبيق ضريبة القيمة المضافة حتى العام 2021 في خطوة لا يتوقع ان تنظر لها وكالات التصنيف الائتماني بشكل إيجابي وذلك بسبب ضعف الأوضاع المالية للسلطنة الا ان الحكومة نفت هذا الخبر لاحقا، ولكن لم يمنع هذا الدولة مؤخراً من إصدار سندات بقيمة 3 مليارات دولار بنجاح بمعدل فائدة مقبول بلغ 4.95 % 5.5، سنوات، و 6.0 % 10، سنوات».

مبادرة نستله «الحاجة الى الشباب» تصل إلى أكثر من 20.000 شاب في الشرق الأوسط

في منطقة تستمر فيها نسب بطالة الشباب في الارتفاع وتقدر بحوالي 29 بالمائة في هذا اليوم العالمي للشباب، وهي نسبة أعلى مقارنة بجميع مناطق العالم الأخرى، وصلت مبادرة نستله "الحاجة الى الشباب" إلى أكثر من 20.000 شاب وشابة في الشرق الأوسط منذ عام 2016. "في حين نواصل جهودنا الهادفة لمعالجة البطالة بين الشباب في المنطقة"، بحسب كارين انطونيادس، مديرة الشؤون العامة والتأسيس لقيمة مشتركة في نستله الشرق الأوسط.

"نواصل العمل للوفاء بالتز HYPERLINK "https://www.nestle-me.com/asset-library/documents/progress-and-commitments-2020-arabic. HYPERLINK "https://1"pdf www.nestle-me.com/asset-library/documents/progress-and-commitments-2020-arabic.pdf"منا لتعزيز المزيد من الفرص لبدء وتطوير مسيرة الشباب المهنية في الشرق الأوسط، حيث يكون الشباب والشابات 70 في المائة من التعيينات الجديدة في نستله، من خلال مبادرات تسعى لتعزيز مهارات الشباب، تحسين قابليتهم للتوظيف، وتعزيز مجالات تقدمهم الوظيفي".

وتتضمن هذه نشاطات تركز على التوظيف، التوعية والدعم، تنمية المهارات، والحصول على فرص أكثر، يتم ترجمتها على الأرض من خلال عدة سبل منها:

• التوظيف: وظفت نستله الشرق الأوسط أكثر من 2500 شاب وشابة دون عمر الثلاثين منذ العام 2010، أي ما يوازي 70٪ من التعيينات الجديدة للشركة خلال هذه الفترة.

• نشاطات الجهوزية للعمل، التي تنفذ عبر التعاون مع جامعات المنطقة لتوفير الإرشادات المتخصصة للطلاب في مجالات الإرشاد المهني وقابلية التوظيف والأعمال والبيئة المؤسسية والقيادة. وقد عادت هذه المبادرة بتأثير إيجابي على 20000 شخص منذ العام 2016 عبر 240 فعالية عقدت في 10 بلدان. وهي تشمل ورش عمل وعيادات السيرة الذاتية ومقابلات عمل تدريبية.

• التدريب الداخلي: تدريب داخلي لـ260– شخص منذ 2014.

• مركز نستله للتميز: أكاديمية تدريب أسّستها نستله في عام 2012 وتوفر التدريب لخريجي الجامعات في المملكة العربية السعودية وعُمان. وحتى تاريخه، دربت الأكاديمية 170 شخصا ووفرت فرص العمل لنحو 42 شخصا.

• اطلقت نستله رسميا "تحالف الشباب" في المنطقة الذي يضم تحت مظلته الشركات والمؤسسات التي يجمعها هدف واحد يتمثل في التصدي للبطالة في منطقة الشرق الأوسط، يشمل التحالف اليوم 14 شريكا ويمضي قدما في مسيرته الرامية إلى توظيف 3000 شاب وشابة والتأثير إيجابا على حياة 50 الف نسمة بحلول عام 2020. كما يتم تطوير شراكات متعددة القطاعات في مختلف البلدان مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية والجامعات والشركات لتشجيع تدريب الشباب والتوظيف.

مبادرة نستله «الحاجة الى الشباب» تواصل الانتشار